

تفسير البحر المحيط

@ 96 @ قدرها واستحقاقها ، بمعنى : أن الله تعالى تفضل عليه فوق ما تستحق حسنة . قال ابن زيد : يعطى بالواحدة عشراً ، والداعية إلى هذا التقدير أن الحسنة لا يتصور بينها وبين الثواب تفضيل . انتهى . وقيل : ثواب المعرفة الحاصلة في الدنيا هي المعرفة الضرورية الحاصلة في الآخرة ، ولذا النظر إلى وجهه الكريم . وقد دلت الدلائل على أن أشرف السعادات هي هذه اللذة ، ولو لم تحمل الآية على ذلك ، لزم أن يكون الأكل والشرب خيراً من معرفة الله تعالى ، وذلك لا يكون . .

وقرأ الكوفيون : { مِّنْ فَرْعٍ } ، بالتنوين ، { وَيَوْمَ مَّئِذٍ } ، منصوب على الطرف معمول لقوله : { ءَامِدُونَ } ، أو لفزع . ويدل على أنه معمول له قراءة من أضافه إليه ، أو في موضع الصفة لفزع ، أي كائن في ذلك الوقت . وقرأ باقي السبعة : بإضافة فرع إلى يومئذ ؛ فكسر الميم العربيان ، وابن كثير ، وإسماعيل بن جعفر ، عن نافع ، وفتحها ، بناء لإضافته إلى غير متمكن ؛ نافع ، في غير رواية إسماعيل . والتنوين في يومئذ تنوين العوض ، حذفت الجملة وعوض منها ، والأولى أن تكون الجملة المحذوفة ما قرب من الطرف ، أي يوم ، إذ جاء بالحسنة ، ويجوز أن يكون التقدير : يوم إذ ينفخ في الصور ، ولا سيما إذا فسر بأنه نفخ القيام من القبور للحساب ، ويكون الفرع إذ ذاك واحداً . وقال أبو عليّ ما معناه : من فرع ، بالتنوين ، أو بالإضافة ، ويجوز أن يراد به فرع واحد ، وأن يراد به الكثرة ، لأنه مصدر . فإن أريد لكثرة ، شمل كل فرع يكون في القيامة ، وإن أريد الواحد ، فهو الذي أشير إليه بقوله : { لَا يَحْزَنُهُمْ } . .

وقال الزمخشري : فإن قلت : ما الفرق بين الفرعين ؟ قلت : الفرع الأول : ما لا يخلو منه أحد عند الإحساس بشدة يقع ، وهو يفجأ من رعب وهيبة ، وإن كان المحسن يأمن لحاق الضرر به . والثاني : الخوف من العذاب . انتهى . والسيئة : الكفر والمعاصي ممن حتم الله عليه من أهل المشيئة بدخول النار . وخست الوجوه ، إذ كانت أشرف الأعضاء ، ويلزم من كبها في النار كب الجميع ، أو عبر بالوجه عن جملة الإنسان ، كما يعبر عنها بالرأس والرقبة ، كما قال : { فَكَيِّدُوا فِيهَا } ، فكأنه قيل : فكبوا في النار . والظاهر من كب ، أنهم يلقون في النار منكوسين ، قاله أبو العالية ، أعلاهم قبل أسفلهم . ويجوز أن يكون ذلك كناية عن طرحهم في النار ، قاله الضحاك . { هَلْ تُجْزَوْنَ } : خطاب لهم على إضمار القول ، أي يقال لهم وقت الكب : هل تجزون . .

ثم أمر تعالى نبيه أن يقول : { إِنْ زَمَّ مَا أُمرْتُ } ، والأمر هو □ تعالى على لسان جبريل ، أو دليل العقل على وحدانية □ تعالى . { أَنْ أَعْبُدَ } : أي أفردته بالعبادة ، ولا أتخذ معه شريكاً ، كما فعلت قريش ، وهذه إشارة تعظيم كقوله : { وَهَذَا ذِكْرُ تَابِ أَنْزَلْنَاهُ } ، هذا ذكر من معي من حيث هي موطن نبيه ومهبط وحيه . والبلدة : مكة ، وأسند التحريم إليه تشريفاً لها واختصاصاً ، ولا تعارض بين قوله : { الَّذِي حَرَّمَ هَذَا } ، وقوله عليه السلام : (إن إبراهيم حرم مكة وإنني حرمت المدينة) ، لأن إسناد ذلك إلى □ من حيث كان بقضائه وسابق علمه ، وإسناده إلى إبراهيم من حيث كان ظهور ذلك بدعائه ورغبته وتبليغه لأمته . وفي قوله : { حَرَّمَ هَذَا } ، تنبيه بنعمته على قريش ، إذ جعل بلدتهم آمنة من الغارات والفتن التي تكون في بلاد العرب ، وأهلك من أرادها بسوء . وقرأ الجمهور : الذي : صفة للرب . وقرأ ابن مسعود ، وابن عباس : التي حرّمها : صفة للبلدة ، ولما أخبر أنه مالك هذه البلدة ، أخبر أنه يملك كل شيء فقال : { وَلِلَّهِ كُلُّ شَيْءٍ } ، أي جميع الأشياء داخله في ربوبيته ، فشرفت البلدة بذكر اندراجها تحت ربوبيته على جهة الخصوص ، وعلى جهة العموم . { وَأُمرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ } : أي من المستسلمين المنقادين لأمر □ ، فاعبده كما أمرني ، أو من الحنفاء الثابتين على ملة الإسلام المشار إليهم في قوله : { هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ } ، { وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ } ، إما من التلاوة ، أي : وأن أتلو عليكم القرآن ، وهذا الظاهر ، إذ بعده التقسيم المناسب للتلاوة ، وإما من المتلو ، أي : وأن أتبع القرآن ، كقوله : { وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِنْ لَيسَ بِكَ } . وقرأ الجمهور : وأن أتلو . وقرأ عبد □ : وأن اتل ، بغير واو ، أمراً من تلا ، فجاز أن تكون أن مصدرية وصلت بالأمر ، وجاز أن تكون مفسرة على إضمار : وأمرت أن أتل ، أي اتل . وقرأ أبي : واتل هذا القرآن ، جعله أمراً دون أن . { فَامَنْ أَهْتَدَى } ، به ووحد □ وآمن بنبيه بما جاء به ، فثمرة هدايته مختصة به . { وَامَنْ ضَلَّ } ، فوبال إضلاله مختص به ، وحذف جواب من ضل لدلالة